سياسة التجنيس الفرنسية وآثارها على تونس (1889–1933م)

الباحث الأول:
أ.د. سلوان رشيد رمضان
المديرية العامة لتربية صلاح الدين

الباحث الثاني:
م.م. نور كامل عبود
جامعة بغداد
كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية

الملخص :

بدأت فرنسا بوقت مبكر قبل احتلال تونس بالتفكير في كيفية توجيه سياستها ورسم الخطوط العريضة لها؛ لتتمكن من السيطرة الكاملة على تونس، وبعد فرض الحماية عليها سنة 1881م، بدأت بتنفيذ مخططاتها، فقد وصلت إلى تجنيس السكان من الرعايا الأوربيين المتواجدين بتونس في 26 حزيران 1889، بعد ذلك صدر قانون خاص بتجنيس أولئك الرعايا المتواجدين في تونس رسميا وبأعداد كبيرة سنة 1897، وهو منعطف خطير مس السيادة التونسية؛ لأنه يعد تغييرا ديموغرافيا، كان هدف فرنسا منه إيجاد توازن مع الجالية الإيطالية التي تفوق أعدادها الجالية الفرنسية، وذلك التنافس بين الجانبين أدى إلى مشكلات كبيرة بين الطرفين، حتى انتبهت دول أولئك الرعايا إلى ذلك المخطط، لتوقفه بعد إجراء اتفاقيات بين الطرفين، أما من وجهة النظر التونسية فإنها عدت التجنيس سببا لسلخ الشخصية والهوية التونسية من التونسيين، وكذلك اللغة والدين، ليكونوا مواطنين فرنسين، وقد استهدف التجنيس فئات اجتماعية تمثلت بين الجنس والعمر والوظيفة والدين.

وانتقلت عملية تجنيس السكان التونسيين (اليهود والمسلمين) بعد أن فرضت عليهم عدة أمور منها: زواج المتجنس من فرنسية أو خدمته في الجيش الفرنسي وغيرها، وكان في بدايته طوعا إلا أنه أصبح إجباريا فيما بعد، وغير عدد من المتجنسين اسماءهم إلى الفرنسية، ووصل الأمر إلى أن فرضت على المرأة المتجنسة التي تتزوج أجنبيا أن لا تتبع جنسيته، مما شكل عائقا أمام زواجها؛ بسبب رفض الشباب التونسي الزواج بها؛ لأن القوانين الفرنسية تعد الأبناء المولودين من أم تحمل الجنسية الفرنسية فرنسيين، إلا أن اضطرت إلى ذلك بفضل قوانين دولة الزوج، وقد أصدرت فرنسا قرارات لتنظيم تلك العملية إلى أن قام السكان والأحزاب بمساعدة الصحف بإيقاف تلك العملية بعد أن عد الفقهاء المتجنسين كفارا ومنعوهم من الدفن في مقابر المسلمين، وبذلك توقفت فرنسا عن ممارسة تلك السياسة تجاه السكان التونسيين سنة 1933.

الكلمات المفتاحية : تونس، الحماية، التجنيس، الامتيازات، فرنسا، السكان.

Al Malweah for Archaeological and Historical Studies, Vol 11, Issue 37, Aug 2024
P-ISSN: 2413-1326 \ E-ISSN: 2708-602X

The French naturalization policy and its effects on Tunisia (1889-1933)

Prof. Dr. Salwan Rashid Ramadan
General Directorate of Education, Salahuddin
Mr. Nour Kamel Abboud
University of Baghdad / Ibn Rushd College of Education for Humanities

Abstract :

France began early before the occupation of Tunisia to think about how to direct its policy and draw its broad outlines so that it could have complete control over Tunisia, and after imposing a protectorate on it in the year 1881 AD, it began implementing its plans. It achieved the naturalization of the population of European nationals present in Tunisia on June 26, 1889, after... A special law was issued to naturalize those nationals who were officially in Tunisia in large numbers in 1897. This was a dangerous turning point that affected Tunisian sovereignty, because it was considered a demographic change. France's goal was to find a balance with the Italian community, whose numbers exceeded the French community, and that competition between the two sides led to problems. between the two parties, until the countries of those nationals took notice of that plan and stopped it after agreements were made between the two parties. As for the Tunisian point of view, it considered naturalization a reason to strip the Tunisians of the Tunisian personality and identity, as well as language and religion, to be French citizens. Naturalization targeted social groups represented by Between gender, age, occupation and religion. The process of naturalization of the Tunisian population (Jews and Muslims) moved after several things were imposed on them, including: the naturalized person's marriage to a French woman or his service in the French army, etc. It was initially voluntary, but later it became compulsory, and a number of naturalized people changed their names to French, and the matter reached the point of It imposed on a naturalized woman who marries a foreigner not to follow his nationality, which constituted an obstacle to her marriage, due to the Tunisian youth's refusal to marry her, because French laws consider children born to a mother who holds French nationality to be French, unless she is forced to do so thanks to the laws of the husband's country, France issued decisions to regulate this process until residents and parties, with the help of newspapers, stopped this process after the jurists considered naturalized

citizens infidels and prevented them from being buried in Muslim cemeteries. Thus, France stopped practicing this policy towards the Tunisian population in 1933.

Keywords: Tunisia, protection, naturalization, privileges, France, population.

المقدمة :

سعت فرنسا إلى فرض سيطرتها على تونس بالقيام بعدة إجراءات لاحتواء السكان والسيطرة على مقدرات البلد ومنها: التجنيس الذي بدأت فيه بوقت مبكر منذ سنة 1889 إذ فتحت باب التجنيس لمن يرغب فيه من الرعايا الأوربيين والتونسيين (اليهود والمسلمين)؛ لكسب أعداد إضافية ممن يكونوا عونا لهم في تونس، واستهداف فئات مختلفة من السكان وفقا للجنس والعمر والوظيفة والدين، وبالمقابل تم منحهم عدة امتيازات من رواتب إضافية وأراض ووظائف أسوة بالمستوطنين الفرنسيين، وكان التجنيس طوعيا في بدايته على الرغم من اعتراض الدول الأوربية على تجنيس رعاياها منهم: بريطانيا التي اعترضت على تجنيس المالطيين، وإيطاليا التي شعرت بخطر تلك الخطوة على رعاياها الذين تجنسوا، وقد استمرت فرنسا بإصدار القرارات حتى سنة 1923 ؛ لكسب أعداد إضافية واستمرت حتى انتهاء الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1933، إذ قامت عدة تظاهرات استشهد على إثرها مواطنون تونسيون، وقد دخل على خطى تلك التظاهرات الحزب الحر الدستوري الذي تمكن من إيقاف التجنيس ورفض دفن الموتى في مقابر المسلمين بوصفهم كفارا لا يجوز لهم الدفن مع المسلمين.

وتضمن البحث مقدمة ومدخلا تاريخيا وثلاثة محاور وخاتمة، جاء المدخل التاريخي ليعطي صورة عن الأوضاع في تونس قبل فرض الحماية وقلق الباي محمد الصادق من خطر التجنيس الذي بدأت فرنسا تمارسه على نحو علني، إذ علم أنه تغيير ديموغرافي سيشمل فئات المجتمع كافة، أما المحور الأول المعنون **فكرة التجنيس غير الإجباري** فركز على بدايات التجنيس غير الإجباري للقضاء على الجنسية التونسية وتحقيق الاندماج الكامل بعد مطالبة اليهود التونسيين في مؤتمر مرسيليا سنة 1906 وانضمامهم إلى العدلية الفرنسية بدل العدلية التونسية الذي سيقضي على التوازن الاجتماعي في تونس، أما المحور الثاني المعنون **فرض التجنيس الإجباري على الأجانب في تونس**، فوضح أهمية تونس بالنسبة إلى فرنسا وكيفية التغلب على زيادة أعداد الإيطاليين فيها، وبرز المحور الثالث المعنون **ردود أفعال السكان تجاه للتجنيس**، إذ بدأت المعارضة الشديدة من سكان مناطق تونس المختلفة في تجنيس ابنائها واتسعت تلك الدعوات حتى وصلت إلى تظاهرات عارمة قادها الحزب الحر الدستوري التي كان لها أثرها الكبير في إضعاف تلك الممارسات بعد سنة 1933 ومن ثم إيقافها نهائيا.

وتضمنت الخاتمة حصيلة استنتاجية نهائية لما حواه البحث من أحداث .

مدخل تاريخي:

يغلب على سكان تونس في القرن التاسع عشر التنظيم القبلي ولاسيما في المناطق الريفية تجمعهم الأعراف والأنساب والقرابة بالدم، وسكان البلاد غالبهم مسلمون ولغتهم العربية وهناك أقلية في الجنوب من البربر، وترجع أصول جزء من سكان المدن إلى الأندلسية والتركية أو قبائلية، ويوجد في سواحل المدن جاليات من التجار الفرنسيين والإيطاليين يعيشون في الفنادق تحت حماية الباي[1] وقناصلهم، فضلا عن تجار صغار يعيشون بالقرب منهم من مالطا وصقلية(عزيز، 2001، ص15.) .

وبدأت تدور معلومات عن وجود حشود إيطالية على الحدود الفرنسية وعن رغبة إيطاليا بالدفاع عن سيادة وكيان تونس، فضلا عن منح الباي محمد الصادق[2] امتيازات مما شجع رعاياها إلى الهجرة إلى تونس وتشكيل جالية كبيرة فيها، وقد كرم الباي رجال القنصلية الإيطالية بعدد من الأوسمة، فخشيت فرنسا من تأثير القنصل الإيطالي على الباي بشأن منح الامتيازات أكثر لإيطاليا كل ذلك زاد تخوف فرنسا أكثر حين علمت بإصدار صحيفة المستقبل[3] الإيطالية الناطقة باللغة العربية التي كانت موجهة ضد السياسة الفرنسية، إذ أرادت إيطاليا سنة 1871 ربط تونس بمعاهدة تمنح المقيمين الإيطاليين امتيازات خاصة وحينما رفض الباي ذلك أخذت إيطاليا تعد حملة بحرية لاجتياح تونس(مصيرع، 2017، ص824) مع تقارب (إيطالي-ألماني)، في حين رغبت فرنسا في الحصول على تأييد ألمانيا للوقوف بوجه التقارب (الإيطالي-البريطاني)، فضلا عن هدف فرنسا بالتوسع والسيطرة على دول المغرب العربي جميعا لإقامة إمبراطورية كبيرة في القارة الأفريقية؛ حتى توازي السيطرة البريطانية على مصر والسودان ومناطق

---

(1) **الباي:** كلمة تركية الأصل وتعني الكبير والغني والقدير، تطلق على كل ذي منصب عال وهي مأخوذة من كلمة (بويوك) وتعني في اللغة العثمانية الكبير. (تشايجي، 1973، ص30).

(2) **الباي محمد الصادق:** هو محمد الصادق بن حسين، ارتقى عرش تونس ستة 1859 بعد وفاة الباي محمد، كان قد عقد النية على الإصلاح ومباشرة الأمور بنفسه لولا شدة ميله لعدد من المقربين ممن لا خبرة لهم في شؤون الحكم الذين وقفوا حجر عثرة في طريق الإصلاح في عهده إذ امتدت الأيادي إلى أموال الدولة بحق أو غيره، وحدثت في تلك المدة العديد من الثورات لعدد من القبائل التونسية، وقام محمد الصادق بتوقيع معاهدة باردو مع الجانب الفرنسي في 12 أيار 1881 بعد حملة عسكرية كبيرة قامت بها فرنسا ضد بلاده، توفي سنة 1882. (عبد الوهاب، 1976، ص10).

(3) **جريدة المستقبل:** جريدة إيطالية صدرت باللغة العربية في آذار 1880- نيسان 1881 حين شرعت الحملة الفرنسية باحتلال تونس، وقد عملت على محاربة فرنسا والتشهير بها وزعت مجانا في كل من تونس والجزائر وغيرها من البلاد الإسلامية . (الدوري، 2012، ص14-15).

أفريقية الأخرى، وانحصرت رغبتها في الحد من التوغل الإيطالي في تونس، ونجحت في ذلك وتفرغت لمواجهة ألمانيا وبريطانيا بشأن المسألة التونسية في تحضيرات مؤتمر برلين المزمع إقامته سنة 1878 وجددت رغبتها في الاحتفاظ بتونس، مستغلة مشكلة الديون التي كانت لفرنسا على تونس والبالغة 100 مليون فرنك إلا أتها لاقت معارضة شديدة من الدول الطامعة (بريطانيا، وإيطاليا، وألمانيا) (صفي الدين، 1959، ص158).

وتزايد الشعور بخطر التجنيس لدى الباي محمد الصادق باي قبل انتصاب الحماية، إذ علم أن التجنيس لا ينتج إلا تناقصا في رعاياه وأثره الكبير على الوحدة السياسية والاجتماعية، فحينما خاطبته فرنسا في طلب الترخيص لجمعية مقرها باريس وغايتها تسهيل طرق تجنيس اليهود التونسيين في إقامة شعبة لها في تونس، أجاب بكتاب قائلا:" **لا يمكننا إجابة طلبكم ولا السماح بتكوين ذلك الفرع، وقد علمت أن بعض من رعايانا قد تحصلوا التجنيس ونعلمكم أننا سنستمر على اعتباركم كسائر رعايانا**".

وقع الباي محمد الصادق معاهدة الحماية سنة 1881م من دون أن يتداول مع أركان حكومته أو يستشير شعبه في المصادقة عليها، إلا أنها وقعت تحت حراب وأفواه بنادق سلطة الاحتلال الفرنسي على الرغم من تعهده بدفع الغرامات إلى جميع أولئك الذين تضرروا من تلك الأحداث وضمان فرض الأمن والنظام، وبتوقيع تلك المعاهدة انتهى استقلال تونس الفعلي(Mohamed Salah Mzali , Lheredite dans la Dynastie huusseiuite. 1969 .p .5) .

ولم يكن احتلال تونس سنة 1881 صدفة بل أن تدريب الجيش التونسي من طرف الفرنسيين والإشراف الدائم على الموانئ التي بناها الفرنسيون وأغلب اللجنة المالية في البلاد بيد الفرنسيين مع تمتع قنصل فرنسا بنفوذ قوي لدى الباي(مصيرع، 1959، ص826).

ولم تحرك إيطاليا ساكنا تجاه اعتداء فرنسا على تونس وضمها إلى مجموع مستعمراتها الأخرى مع موافقة الدول الكبرى آنذاك التي منحتها الضوء الأخضر بعد تنقية الأجواء مع فرنسا بشأن باقي الدول التي ستكون بحوزتها(عباد و عروب، 2020، ص36) .

وكان تأثير الاحتلال على المجتمع التونسي كبيرا إذ أدى إلى انخفاض أعداد السكان منذ بداية الاحتلال إلى ما بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى حتى بلغ (مليونا ونصف المليون) نسمة مما أتاح لفرنسا توسيع حركة الاستيطان في تونس(الشاطر وآخرون، 2005، ج3، ص 45) ، وفتحت أبواب الهجرة الأوروبية وشجعت مواطنيها على التجنيس مع الترغيب بالمغريات المادية والمعنوية التي يفتقدونها في بلدهم الأصلي(عباد وعروب، 2020، ص81؛ كاظم، 1984، ص33)، مثل: السكن والتعليم والصحة والمعاشات المرتفعة

والمناصب العليا وغيرها الكثير التي تجاوزت نفقاتها الـ (75%) من ميزانية الحكومة التونسية، الأمر الذي أدى إلى هجرة أعداد كبيرة من الأوربيين للعمل في تونس والتمتع بتلك الامتيازات(عبدالله، 2005، ص6؛ فرحان وعكار، 2015، ص258) .

وكان الغرض من التجنيس تغيير البيئة الاجتماعية للمجتمع التونسي في مشروع سياسي أنتجته السلطات الفرنسية لغرض اندماج تونس في الأمة الفرنسية الذي سبق أن جربته في احتلالها للجزائر (علي، 2000، ص21–22) .

وكانت الجالية المقيمة في تونس مقسمة إلى طوائف من شعوب مختلفة ضاق بهم ضنك العيش فقدموا إليها، وأن القصد من عملية التجنيس تعزيز العنصرية الفرنسية وفيها مخاطر على السكان جميعهم إذ سيتم تفوق عنصر على عنصر آخر متعايش معه ومتقاسم معه لقمة العيش والمسكن والأرض(بن سالم، 1921) .

وحتم التجنيس على المتجنس عدة أحكام بعد انضمامه عن طيب نفس إلى فرنسا بأنه سينقاد طوعا، ومن تلك الأحكام أن لا يكون قواما على زوجه كما أمره الشرع الإسلامي، بل تكون العصمة بيدها، ويحرم عليه تطليقها؛ لأن عقد النكاح في القانون الفرنسي لا يمكن نقضها من الزوج ولا من الزوجة، بل يرجع أمر النظر فيها إلى المحاكم حتى وإن حلف الزوج يمين الطلاق مهما كان عدده فلا ينفصم عقد النكاح، وإذا تزوج الزوج بامرأة ثانية وجاء منها بأبناء فيعدون ابناء زنى ولا يتم الاعتراف بهم وضمهم إلى نسبه، أما مسألة الإرث فيجري على القانون الفرنسي فإذا مات المتجنس فإن الإرث يوزع بين الأبناء بالتساوي الذكر مع الأنثى ولا ترث الزوجة الوحيدة إلا ربع أقل من تركت الوارثين، وهي لا تتفق مع الشريعة الإسلامية(جريدة الصواب، 1924، ص19).

ويتضح مما سبق أن فكرة التجنيس كانت مبنية على أهداف خفية؛ لكسب الشباب التونسي المسلم والتأثير عليه بفرض شروط قاسية مع إغراءات عديدة لمنحه الجنسية، وبالنتيجة سيتنصر مرحليا بعد أن يتطبع بأطباع الديانة المسيحية ويعمل بعملهم ويمتثل لقوانينهم الوضعية التي تنافي الأخلاق وتخالف الشريعة الإسلامية.

أولا: فكرة التجنيس غير الإجباري

شعرت فرنسا أنها بحاجة إلى تفوق العنصر الفرنسي في تونس، لذا عملت على توسيع الهجرة وإيجاد وظائف مناسبة تليق بهم، مع صرف الأموال من الميزانية التونسية واغتصاب أفضل الأراضي الخصبة ومنحها للمهاجرين، وبغية ازدياد أعدادهم على أعداد الإيطاليين المتواجدين في

تونس، واتجهت فرنسا إلى إقرار عدد من القوانين بدأت بتنفيذها بعد فرضها الحماية على تونس إذ بدأت بمنح الرعايا الأوربيين طلب الجنسية الفرنسية سنة 1889 بعد الإقامة في تونس، إذ عدتها جزءا من أراضيها[4] .

ورغبت فرنسا من فتح باب التجنيس للتونسيين القضاء على الجنسية التونسية والدولة التي تمثلها والاندماج الكامل بعد أن اعترفت فيها في المعاهدات، وأعلنت احترامها والدفاع عنها مع تزايد الترغيب بالملذات الدنيوية لنيل الجنسية الفرنسية، ولم يكن التجنيس فجأة بل هو سير السياسة الفرنسية على مبدأ ثابت، وكان قبل الحماية خفيا وبطيئا(الحداد، 1923) .

ويعد التجنيس خطرا على التوازن الاجتماعي في تونس، إذ سيطلب المتجنس الامتيازات المادية التي يخولها التجنيس، وبمرور الوقت تتكون داخل المسلمين طبقتان متباينتان، الأولى: مؤلفة من التونسيين المتجنسين لهم الامتيازات الخاصة، وأخرى من المسلمين المحرومين الذين يتحملون التكاليف، ويتحمل المتجنس وزر وإطاعة الديانة الفرنسية التي تأمرهم بها الجنسية الفرنسية(الشعب التونسي والتجنيس، 1924، ص34).

وكان العنصر الفرنسي مدعوما بسياسة التمييز، لذا يبقى الحقد بين العنصرين وهو بالنتيجة شرخ كبير بين أفراد العائلة نفسها وبين أفراد البلد الواحد الذين تعايشوا سنين طويلة وفرقهم التجنيس والامتيازات التي يحملها معه (القرشي، 2022، ص25).

وطالب اليهود التونسيون في مؤتمر مرسيليا سنة 1906 انضمامهم إلى العدلية الفرنسية بدل العدلية التونسية، وذلك بنية خفية للحصول على التجنيس الفرنسي، وأعادوا الكرة سنة 1909 إلا أنهم اخفقوا ولم يحقق طلبهم؛ بسبب احتجاجات المسلمين(الشعب التونسي والتجنيس، 1924، ص36).

ونشأ التصلب اليهودي بغية الحصول على الجنسية الفرنسية، لذا التجأوا إلى تلك المطالبات؛ لكي يصبحوا مواطنين فرنسيين كما فعل ابناء جلدتهم في الجزائر بعد تطبيق مشروع أدولف

(4) كانت الجنسية الفرنسية قبل الحماية تمنح للأجانب المقيمين في فرنسا بموجب قانون سنة 1857م، أما الأجانب المقيمين في الجزائر، فسمحت بحملهم للجنسية الفرنسية بموجب قانون سنة 1865م، أما بالنسبة إلى الأجانب المقيمين في تونس، فلم يكن لهم الحق في اكتساب الجنسية الفرنسية؛ لأن الأراضي التونسية لا تعد أراضي فرنسية، لكن بعد فرضها لنظام الحماية على تونس عملت على تسهيل الحصول على الجنسية الفرنسية . (الدوري، 2004، ص17).

كريميو[5] (Cremiemx Adolphe)، ودعمت الحكومة الفرنسية تلك المطالب بهدف زيادة أعداد الرعايا الفرنسيين في تونس، كذلك فعلت الصحافة؛ حتى تتغلب وتتفوق على الجالية الإيطالية في العدد بشكل كبير (اتينجر، 1995، ص360) .

وأصدرت السلطات الفرنسية في 3 تشرين الأول 1909م مرسوما لتجنيس التونسيين (بن يوسف، 2019، ص79؛ بوطيبي، 2018، ص275) الذي نص على منح الجنسية الفرنسية للتونسيين الذين تجندوا في الجيش الفرنسي مدة ثلاث سنوات، على أن تلك المدة خفضت لسنة واحدة لكل من قدم خدمات عامة للسلطة الفرنسية، والذين هم في الخدمة العسكرية البرية والبحرية الذين يتقنون اللغة الفرنسية قراءة وكتابة والحاصلين على الشهادات العليا والمتزوجين من الفرنسيات ولأبناء التونسيين المتجنسين، الأمر الذي دعا الشباب التونسي إلى عقد أول مؤتمر شعبي سنة 1909م[6] دعوا فيه إلى التمسك بجنسيتهم وقوميتهم وتفانيهم في الدفاع عنها ضد سياسة التجنيس الفرنسية(الدوري، 2004، ص19) ، واحتجت الحركة الوطنية بزعامة علي باش حانبة[7] وأحمد الصافي[8] على محاولة تجنيس اليهود التونسيين بالجنسية الفرنسية، فدعوا الشعب

---

(5) **أدولف كريميو**: ولد سنة 1796 في مدينة (نيم) الفرنسية، وهو محامي يهودي وسياسي فرنسي، أصبح نائبا بين 1842– 1846 عمل مستشارا يساريا للملك لويس فيليب، وتآمر ضده في انقلاب سنة 1848، أسهم في انتخاب لويس نابليون؛ لأنه من المحفل الماسوني الفرنسي، انتخب نائبا عن اليسار المتطرف في باريس سنة 1869، وبذل نشاطا كبيرا لأجل إعلان الحرب على بروسيا، وحين اجتاحت القوات البروسية فرنسا وطوقت باريس، شكل مع رفاقه حكومة (تور) ولم يلبث أن كلف بشؤون الجزائر في 20 تشرين الأول 1870، وقد أعلن قانونه الشهير بمنح الجنسية لليهود دفعة واحدة مع عدد من القوانين الأخرى في 24 تشرين الأول من السنة نفسها، أصبح بعدها عضوا في مجلس الشيوخ (سيناتورا) مدى الحياة سنة 1875، ومن أعماله إصدار قانون تجريد الجزائريين من أراضيهم التي بلغت نحو (446,406) هكتار منها (301,615) هكتارا من الأراضي الزراعية، فضلا عن غرامات بلغت نحو (6,473,975) فرنكا فرنسيا. (العسلي، 1983، ص84).

(6) **مؤتمر البلماريوم:** وهو المؤتمر الذي دعت إليه حركة الشباب التونسي إثر مطالب اليهود التونسيين بالتجنيس بالجنسية الفرنسية فعقد المؤتمر يوم 10 كانون الأول 1909م في قاعة البلماريوم، وحضره أكثر من (10,000) آلاف تونسي، وقد عبروا عن استنكارهم من تجنيس اليهود بالجنسية الفرنسية، مؤكدين تمسكهم بجنسيتهم التونسية وقوميتهم العربية. (العيطو، 2022، ص281).

(7) **محمد باش حانبة:** هو شقيق علي باش حامبة، ولد في حزيران 1881 في تونس، ومارس تعليمه بالمدرسة الصادقية وحصل على شهادة ختم الدروس، عمل مترجما في المصالح العدلية، وأثناء ذلك انتسب إلى كلية الحقوق في باريس، عين قاضيا مساعدا بمحكمة الدريبة في 21 نيسان 1912، ولكنه استقال منها في آب 1913، وأعلن معارضته لنظام الحماية طوال الحرب العالمية الأولى بإصدار جريدتي Le Tunisien و La Revue du Maghreb بعد أن استقر في جنيف سنة 1916م، مثل تونس والجزائر في المؤتمر الثالث للقوميات الذي انعقد في مدينة لوران في سويسرا، لذا عدته سلطت الحماية متمردا. عبد المجيد بلهادي، الوعي

إلى مقاطعة اليهود اقتصاديا وتجاريا ولاسيما أن التجار اليهود كانوا قد احتكروا تجارة المنسوجات الحريرية والصوفية والقطنية والأقمشة وغيرها، فتحول التجار المسلمون إلى فتح محلات في الأسواق التي كانت تخلو من التجار المسلمين(الشريف، د.ت، ص132)، مما أجبر سلطة الحماية على التراجع في تطبيق خطتها مؤقتا(عبدالله، د.ت، ص45).

وطالبت فرنسا المتجنسين الجدد من التونسيين إضافة عدد من الشهادات المتحصلة في تونس مثل: البكالوريا للتعليم الثانوي وهو ما تم إقراره فيما بعد في 13 تشرين الأول 1910 ومكملة لمشروع 1897 الذي بموجبه أقر التجنيس الفردي لا الإجباري على أن يقدم المتجنس طلبا مبنيا على شروط الحكومة الفرنسية(جريدة الزهرة، 1923).

وأصدرت فرنسا مجموعة من القرارات منذ مستهل القرن العشرين حتى سنة 1914 شجعت على التجنيس، ولاسيما سحب الجنسية ومنح الجنسية الفرنسية بدلا عنها للأجانب الذين ولدوا أجدادهم في تونس، وقد طالب الشيخ عبد العزيز الثعالبي[9] الفقهاء التونسيين كافة للتصدي إلى تلك القرارات بإصدار منشور يوضح موقفهم من التجنيس بعد أن وصل عدد المتجنسين إلى 80 مدنيا كان منهم 71 بالغين و9 قاصرين، فضلا عن سبعة آخرين 5 منهم بالغين و2 قاصرين حتى سنة 1914، وبذلك الصدد قال الثعالبي:" **من الواجب اليوم على حملة الشريعة الإسلامية وحماتها أن يلتفتوا إلى ملقاة الخطر الذي داهمهم بفتح باب التجنيس في وجهها ويؤلفوا**

الاقتصادي لدى النخب التونسية من ستينات القرن التاسع عشر إلى الاستقلال (1860–1965)، جامعة تونس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 2009، ص295.

(8) **أحمد الصافي:** ولد سنة 1890 من عائلة تونسية اشتهرت بممارستها للقضاء، وقد انضم إلى حزب الشباب التونسي منذ أن كان طالبا، وظهر كشخصية وطنية منذ تأسيس الحزب الدستوري وكان لا يزال طالبا وانتخب أمينا عاما له.(طيبوني و زوبة، 2015، ص31).

(9) **عبد العزيز الثعالبي:** ولد في 5 أيلول 1876 في تونس من عائلة جزائرية استقرت في تونس منذ مدة طويلة، باشر تعليمه في جامع الزيتونة وتتلمذ على يد المشايخ ومنهم المكي بن عزوز، ويعد الثعالبي من أبرز زعماء الفكر والإصلاح، نقم على الاحتلال وندد بتجاوزاته ودخل في مواجهات حادة مع خصومه، أصدر جريدة سبيل الرشاد سنة 1895، والتقى عددا من رجال الإصلاح ومنهم: محمد عبده عند هجرته إلى الشرق، عاد إلى تونس وهو يحمل في جعبته أفكارا جديدة بشأن علاقة الدين بالمدنية، مما أثار بها غضب مشايخ الزيتونة وأحيل إلى المحكمة وحكم عليه بشهرين سجن في تموز 1904، انضم إلى حركة الشباب التونسي، وكان له دور كبير في تأجيج المشاعر الوطنية في أحداث إضراب طلبة الزيتونة 1910 ، وانتفاضة الزلاج 1911، وصدر بحقه قرار النفي من سلطة الإدارة الفرنسية 1912، أسس الحزب الدستوري سنة 1920، خرج من تونس مرة ثانية وعاد إليها في 1937، توفي سنة 1944. ينظر: (الثعالبي، 1975، ص5–16) .

للمسلمين كتابا يجمعون فيه بين الهوى والتيسير ويكون أكثر انطباقا على قابلية الأمة ومرونة بالنسبة إلى المدنية العصرية (هجالة، 2021، ص428).

ويتضح مما سبق أن حملة التجنيس واجهت صعوبات في بداية الأمر وسارت بشكل يسير، فلم تجنس شخصا واحدا إبان سنة واحدة، وذلك في نهاية القرن التاسع عشر، لكن بعد ذلك بدأت الحملة بالارتفاع؛ نتيجة ما قدمته الإدارة الفرنسية من الامتيازات التي منحتها للمجنسين منها: الوظائف والمناصب، الأمر الذي جعل غالبية المثقفين يتجهون إلى أخذ الجنسية الفرنسية ولاسيما من الطبقات البرجوازية طمعا في الحصول على تلك المكاسب.

ثانيا: فرض التجنيس الإجباري على الأجانب في تونس

لم تقف سلطات الحماية عند تجنيس التونسيين فحسب بل بذلت جهدها في كسب الإيطاليين المتواجدين في تونس الذين بلغ تعدادهم سنة 1911م نحو (88,000) إيطالي ولم يتجاوز عدد الفرنسيين حتى ذلك الحين نحو (46,000) فرنسي(الدوري، 2004، ص22) ، لذا عملت السلطات الفرنسية على دعم سياسة التجنيس؛ للتقليل من التفاوت بين عدد الإيطاليين والفرنسيين[10] ، إذ قدمت العديد من الامتيازات لكل من يتجنس بالجنسية الفرنسية مثل: توزيع الأراضي ومنح تسهيلات للحصول على قروض[11] ، والارتقاء السريع في الوظائف العمومية، فكان له أثر جلي في ارتفاع عدد الحاملين للجنسية الفرنسية من الإيطاليين(بوطيبي، 2018 ، ص78).

وازداد عدد الرعايا البريطانيين في تونس وهم مالطيين من 7,000 سنة 1881 إلى 13,520 سنة 1921، وذلك العدد أخذ يخيف الحكومة الفرنسية؛ لأنهم يعملون بجهد عال ويحاولون إحداث فرق مع الفرنسيين عن طريق نظام المدارس والمستشفيات والامتيازات التي يودون توسيع نطاقها، ولذلك وقفت إيطاليا بالضد من تجنيس رعاياها بالجنسية الفرنسية(جريدة النهضة، 1923،العددان (74-75)) .

---

(10) ظاهرة الهجرة التي منحتها فرنسا للمستوطنين لامتلاك الأرض التونسية إلا أن عدد الفرنسيين لم يرتفع كثيرا؛ لأن الأكثرية كانوا من أصحاب رؤوس الأموال الذين عملوا على شراء مساحات واسعة من الأرض ومن ثم تأجيرها للسكان الأصليين أو للأوربيين من جنسيات أخرى، لذا كان التفوق العددي لصالح الإيطاليين دائما، فحاولت فرنسا تقليل الفارق عن طريق التجنيس بالجنسية الفرنسية. يسرى الجوهري، شمال أفريقية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط6، الإسكندرية، 1980، ص155.

(11) قدرت أملاك الدولة المفتوحة أمام المستوطنين إبان المدة بين (1892-1914) بـ (250,000) هكتار التي دعمت بتسهيلات القروض والأقساط طويلة الأمد، والمقدمة من مصارف التسليف. (ريمون، 1991، ص27).

وبلغ عدد المجنسين المسلمين سنة 1921 ما يقارب 1030 مسلما في حين بلغ عدد اليهود التونسيين المجنسين نحو 5,549، وبلغ عدد المجنسين الأوربيين من جنسيات مختلفة الآتي: المالطيين 1339، وإيطاليين 10,442، مع عدد آخر من جنسيات مختلفة(بوطيبي، 2018، ص217).

وكذلك تجنس عدد من النساء التونسيات البالغ عددهن 15 امرأة من مجموع 118 امرأة من الجاليات الأوربية واليهودية في تونس سنة 1922 طبقا لمرسوم سابق للإدارة الفرنسية سمحت فيه للنساء المنحدرات من آباء مجنسين حق اكتساب الجنسية الفرنسية، وقد عانت النساء التونسيات من ظاهرة التجنس؛ لأن الشباب التونسي رفض الزواج بهن، بسبب القوانين الفرنسية التي تعد الأبناء المولودين من أم تحمل الجنسية الفرنسية فرنسيين(بوطيبي، 2018، ص220) .

وعرضت الحكومة الفرنسية مشروعا يتعلق بتحصيل الجنسية الفرنسية في تونس في أواسط شهر ايار 1923، وكان الغرض منه وضع نص شرعي لتقرير أحكام الأمر الصادر في 8 تشرين الثاني 1921 وأحكام الاتفاق الفرنسي– البريطاني في 24 ايار 1923 الذي حسم بعد اتضاح التأويل الذي اقتضى تجنيس الأجانب من دون استشارتهم في عدد من الحالات(جريدة الزهرة، 1923 ، العدد (4879)) .

وبدأت حملة كبيرة قادها الحزب الدستوري ضد التجنيس على صفحات جريدة الصواب في شهر حزيران 1933 جاء فيه:" **إن الرومان والعرب لم يتدخلوا في تسيير الشؤون الخاصة لرعاياهم، وبذلك دامت إمبراطورياتهم قرونا**" (عزيز، 2001، ص206).

ويعد إصدار قانون التجنيس مخالفة صريحة لما اتفق عليه في معاهدة باردو[12] التي أعطت الحق للباي بالنظر في شؤون رعاياه إذ إن الأمر بإلحاق تونس في فرنسا ليس أمرا ميسورا، لذا

([12]) **معاهدة باردو:** باردو هو اسم البلدة التي يسكنها الباي محمد الصادق التي وقعت فيها المعاهدة بين فرنسا وتونس في 12 أيار 1881، وتألفت المعاهدة من عشرة بنود، ولم تذكر المعاهدة كلمة الحماية صراحة لسببين: السبب الأول: إسكات المعارضة الدولية بذريعة أن فرنسا لم تقض على كيان الدولة المحمية، والسبب الثاني: إقناع المعارضة الداخلية في فرنسا بأن الحكومة لن تتورط في أعباء مالية؛ لأن مميزات الحماية تحمل الدولة نفقات الاحتلال وجميع ما يترتب من إصلاحات إدارية واقتصادية، ومن أهم بنودها أنها معاهدة صلح وصداقة وتجارة ولم تشر إلى أي تدخل في شؤون تونس الداخلية فهي ليست معاهدة ضم وإنما معاهدة احتلال مؤقت ويزول هذا الاحتلال بعد أن تستطيع الإدارة المحلية فرض الأمن والنظام، وتعهدت سلطة الاحتلال الفرنسي على وفق تلك المعاهدة بحماية شخص الباي وأسرته مقابل تعهد الحكومة التونسية بمنع دخول السلاح إلى الجزائر. ينظر: (درمونة، 1953، ص27).

لجات إلى التحايل بإصدار قانون التجنيس الذي يخرج الرعايا من سلطة الباي ولا مجال لقبول التونسيين ذلك الأمر (عزيز، 2001، ص207).

ولما رأت فرنسا أن المدنيين قد قل إقبالهم على الهجرة، أسرعت لتسيير التجنيس، وبالمقابل أقامت بريطانيا أمام محكمة لاهاي الدولية قضية تجاه تلك الخطوة الفرنسية، الأمر الذي دعا الحكومة الفرنسية إلى إصدار قانون في 2 كانون الأول 1923 يسرت فيه التجنيس للأجانب والوطنيين ووفقت بريطانيا على ذلك القانون وهي متعلقة برعاياها المالطيين، أما الإيطاليون فتخلصوا من التجنيس الإجباري وتقبل عدد منهم ذلك باختياره (دائرة المعارف الإسلامية، 1943، ص59).

ولتشجيع التجنيس قامت فرنسا بزيادة رواتب المجنسين بالزيادة (الثلث الاستعماري)[13] أي: أن يضاف ثلثا إلى راتب المجنس التونسي، فضلا عن راتبه الأصلي أسوة بالفرنسيين المستوطنين في تونس، وتلك الخطوة كانت محسوبة بشكل دقيق لكسب أعداد كثيرة من التونسيين؛ لإخضاعهم إلى القوانين الفرنسية ولإدماجهم في المجتمع الفرنسي غير المسلم والقضاء على مقوماتهم الشخصية مثل: الدين واللغة العربية والقيم الأصيلة تمهيدا لزوال روح المقاومة والجهاد تجاه المحتل (مصيرع، العدد 35، 2017، ، ص826) .

وفي هذا الصدد صدح الشعراء بالضد من التجنس بقول الطاهر الحداد (بوطيبي، 2018، ص224) .

يقاد إلى جهل وفقر وذلة ومحنة تجنيس تليها فجائع
أفق أيها الشعب المهان فقد أتوا إليك بتجنيس لعلك تدع
أيد لهم بالحس أنك ماجد وإن كنت في بؤسك فجنسك أرفع

ومنذ مستهل كانون الأول 1924 وحتى نهاية السنة تجنس 346 بالجنسية الفرنسية منهم 332 تونسيا بلغ اليهود منهم 276 يهوديا، في حين تجنس 56 مسلما تونسيا، وحصل 14 جزائريا على الجنسية الفرنسية منهم 9 مسلمين و5 يهود، وكان هناك 166 ملفا قيد الدراسة موزعين على 341 تونسيا يهوديا و32 مسلما مع الاستمرار بمنح الجنسية الفرنسية لمن يطلبها(بوطيبي، 2018، ص218).

وبلغ عدد السكان التونسيين في إحصاء سنة 1926 (2,159,708) بينهم (1,932,184) مسلما و(54,243) يهوديا تونسيا لا يدخل ضمن المتجنسين بالجنسيات الأوربية، أما الأوربيون

---

(13) الثلث الاستعماري: وهو مقدار الزيادة على راتب الموظفين من علاوة شكلت 33% من مقدار الراتب الأصلي على الرغم من إثقال الميزانية التونسية بمقدار (54%) من مجموع الميزانية العامة.(العقاد، د.ت، ج2، ص132).

فبلغ عددهم (173,281) منهم (71,020) فرنسيا و(89,216) إيطاليا و(8,396) مالطيا من رعايا بريطانيا و(4,649) تجنسوا بجنسيات أخرى(دائرة المعارف الإسلامية، 1943، ص68) .

وفي محاولة يائسة من سلطات الاحتلال الفرنسي، فقد أصدرت قرارا جديدا في 28 شباط 1928، قررت بموجبه منح الجنسية للتونسيين الذين تخلوا عنها وأعادوا طلبها من جديد، فضلا عن التسهيلات التي تمنح مع الجنسية(إسماعيل والعايب، المجلد 23، العدد 32، كانون الثاني 2023، ص756).

ويتضح مما سبق أن سلطات الحماية قد بذلت جهدا كبيرا في سبيل تفوق العنصر الفرنسي على العنصر الإيطالي، مقابل الإغراءات العديدة ولم تهتم إلى مسألة هوية المتجنس؛ كونه من رعايا الدول أو اليهود أو المسلمين التونسيين، وقد أجرت إحصاء سنة 1928 للتأكد من ذلك وكان الفرق واضحا لإيطاليا.

ثالثا: ردود أفعال السكان تجاه للتجنيس

استمرت المعارضة الشعبية لفكرة التجنيس بأشكالها كافة، إذ حاربوا كل من تجنس بالجنسية الفرنسية بمقاطعتهم ومنعهم من دخول مساجدهم وانتقادهم في الصحف والمجلات التونسية، ورفضوا دفن أسرهم في المقابر الإسلامية أو السماح لهم في الصلاة إلى جانبهم (السرجاني، 2011، ص2) .

ويتضح مما سبق، أن سياسة فرنسا قد أخفقت في تجنيس الشعب العربي التونسي الذي قاوم محاولاتها كافة لأجل التمسك بقيمه وانتمائه العربي الإسلامي وهويته الوطنية، وعلى الرغم من وجود عدد من المتجنسين بالجنسية الفرنسية من اليهود والتونسيين، إلا أنهم لا يعدون أكثر من أقلية قليلة من التونسيين الذين تربطهم مع فرنسا مصالح اقتصادية واجتماعية خاصة، وقد تعرضوا للنبذ من طرف المسلمين جميعا الذين عدوهم مرتدين عن الدين وخارجين عن الشريعة الإسلامية، لذا رفضوا الصلاة على جنائزهم أو دفنهم في مقابر المسلمين.

ورأى عدد من المفكرين التونسيين أن التجنيس نوع من الردة عن الإسلام بالقول أن حكم الله بالمجنس هو أنه مرتد يعامل معاملة المرتدين وتنطبق عليه أحكامهم جميعا، وذلك أن حقيقة المرتد هو الراجع عن الإسلام، وقد أجازوا عدم دفن المجنس في مقابر المسلمين ومنهم من كفروا المجنس (كاهية، العدد 401، 1923، ص1–2) في حين عد آخرون التجنس كبيرة وليست خروجا عن الملة، وأن المجنس لم يخرج من دائرة الإسلام وحجتهم في ذلك أن الإيمان قول

وعمل وترك العمل ليس كفرا ما لم يتخل المجنس عن أحكام الإسلام (كاهية، التجنس، العدد 401، 1923، ص1-2).

وعرفت مسالة التجنيس منعرجا آخر سنة 1931 بعد رفض سكان بنزرت والمنستير أكودة وحمام سوسة من جهة الساحل التونسي، وصارت مسألة عدم دفن موتى المتجنسين مثارا للرأي العام التونسي وقامت تظاهرات كبرى استشهد فيها عدد من المتظاهرين، وقد تناولتها الصحف وتفاعل معها سكان العاصمة تونس حتى وصل الأمر إلى المحاكم للنظر في المسألة التي افتت بحرمة دفن المجنس في مقابر المسلمين، وقد عدت أول فتوى رسمية تصدر من المحاكم المختصة، وبالنتيجة صار أهالي الميت لا يخرجون وراء الجنازة كالعادة المتبعة، ولذلك قامت البلدية بدفن الموتى المجنسين في مقبرة جنود الصرب جنوب بنزرت، بعد موافقة السلطات الفرنسية التي حددت لهم أماكن الدفن (كاهية، العدد 401، 1923، ص2) .

والتف طلبة الزيتونة ومدرسوهم حول الحزب الدستوري القديم[14] الذي شكله عبد العزيز الثعالبي في الاستمرار بمناهضة التجنيس، وقد أظهروا النيات الخفية التي يهدف الاحتلال من ورائها من: تقسيم الشعب وإذابة العنصر الوطني في الأمة الفرنسية على الرغم من الموقف الذي اتخذه عدد من الشيوخ الذين أفتوا أن المتجنس غير كافر ويحق له الدفن في مقابر المسلمين، وقد وقف الشعب وقفة رجل واحد لمنع دفن المتجنسين في مقابر المسلمين، الأمر الذي أجبر فرنسا على الإذعان لتلك المطالب وخصصت مقابر خاصة لهم (عبدالله، د.ت ، ص223 ؛ علي، العددان 15-16، 1917، ص145).

([14]) **الحزب الحر الدستوري:** انبثق من جمعية تونس الفتاة في شباط 1920 بعد مفاوضات الصلح في باريس، وتزعم الحزب الشيخ عبد العزيز الثعالبي، وعد ذلك مرحلة متقدمة من نضال الشعب التونسي الذي رافق مع بداية الاحتلال، شارك في تأسيس الحزب من القيادات البرجوازية القديمة التي أسهمت بشكل أو بآخر في النضال التونسي، وكان الهدف من تأسيسه تحقيق عدد من المطالب الوطنية وتحسين الأوضاع الاجتماعية وصولا إلى الاستقلال، واستند برنامجه إلى صياغة الدستور الذي يمنح الشعب التونسي حكم نفسه بتشكيل حكومة وطنية يتم اختيارها من الباي، والفصل بين السلطات الثلاث، واحترام حرية الإنسان، وجعل اللغة العربية هي اللغة الرسمية للبلاد، إلا أن الإدارة الفرنسية رفضت تلك المطالب مما دعا الباي إلى تأييد الحزب الجديد وانضمام ابن الباي محمد المنصف إليه، إلا أن التنافس والاختلاف سرعان ما دب في صفوف الحزب بين الجيل القديم المتمثل بالشيخ الثعالبي، والجيل الجديد المتمثل بالحبيب بورقيبة وحصل ذلك الخلاف؛ بسبب سياسة الحزب التي تمثلت في رفع العرائض وجمع التواقيع من ابناء البلاد.(مناصرية، 1986).

واستمرت التظاهرات بعدة مناطق نددت بالتجنيس، حتى تطورت إلى مقاطعة البضائع الفرنسية والدعوة إلى عدم الالتحاق بالخدمة العسكرية، وقد أسهمت الاستفزازات الفرنسية في تغذية الروح الوطنية للشباب الذين جمعوا لمناهضة دفن المجنسين في المقابر الإسلامية .

وإزاء تطور الأوضاع المضطربة في عموم تونس قامت سلطات الاحتلال باستبدال المقيم العام إذ وصل الحاكم الجديد مارسيل بيروتون إلى تونس في منتصف سنة 1933 ليواجه أول تظاهرة حية مناهضة لدفن المتجنسين في مقابر المسلمين على عد أن من تجنس كافرا خارجا من الملة الإسلامية (عزيز، 2001، ص204–205) .

وجاء رد الشعب التونسي حاسما تجاه المتجنسين بعدم التقرب منهم ومقاطعتهم بعدم الزواج، وعدم إرث المسلمين، وقد نجحت تلك الدعوات بشكل أو بآخر ونتج عنها التقليل من الذين حاولوا التجنس ثم القضاء عليه نهائيا، وهو ما يسجل للشعب التونسي والحركة الوطنية التي نشأت في تلك المرحلة الصعبة، كذلك أسهم الكتاب والمشايخ في إخراج الفتاوى عبر المقالات الصحفية التي نددت بالتجنيس وما يلحق به من قضايا سبق ذكرها (الشريف، 1993، ص121–122) .

ويتضح مما سبق، أن احتجاجات السكان قد أوقفت عمليات التجنيس بعد أن منع المتجنس من الدفن في مقابر المسلمين وازدراء الفقهاء والخطباء على المنابر من سلب هوية المسلم وثقافته ولغته ودينه وتفتيت المجتمع بأكمله وصولا إلى العائلة الواحدة، وتلك التظاهرات والإعلام قد نجحا في تجميد التجنيس بشكل نهائي مع تقادم الوقت؛ بسبب التشدد في مواقف السكان، وبذلك أخفقت سياسة التجنيس وانتهت في تونس.

الخاتمة :

بعد الانتهاء من البحث توصلنا إلى عدد من الاستنتاجات:-

1. يعد قانون التجنيس الفرنسي من أخطر القوانين التي صدرت بعد الفرنسة؛ لأنها استهدفت السياسة والدين والأسرة الواحدة والمجتمع التونسي ككل.
2. فرق التجنيس ابناء البلد وجعلهم طبقات منهم أثرياء لمسايرة الاحتلال في التمسك بالأرض ونهب الخيرات، ومنهم فقراء للعمل .
3. فرض التجنيس قوانين موجبة منها: زواجه بأوربية تكون على ذمته وأن يخدم تحت راية فرنسا وحصوله على الأوسمة وغيرها .
4. قاوم ابناء تونس ظاهرة التجنيس عبر الاحتجاجات الرسمية والصحف والمجلات بعد أن قرر المشايخ أن أولئك المتجنسين كفار مرتدون بإجماع المسلمين ولا يصلى عليهم ولا يدفنون في مقابر المسلمين ولا يورث ماله بل يوضع في بيت المال .
5. عدم اعتراف الدولة التونسية بالجنسية الجديدة الممنوحة للتونسيين حتى وأن انتقل إلى دولة أخرى ومنح جنسيتها.
6. نظرة المجتمع التونسي إلى المتجنس كمنفصل عنها؛ كونه لا يشاطره أسراره وآلامه التي يعانيها السكان التونسيين.
7. عانت المرأة من تلك الظاهرة؛ بسبب رفض الشباب التونسي الزواج بها؛ لأن أنجاب الأطفال منها سيؤدي إلى أن يكونوا فرنسيين بفعل القوانين الفرنسية التي حتمت ذلك.

قائمة المصادر والمراجع:

References:

1. اتينجر، صموئيل،(1995)، اليهود في البلدان الإسلامية (1850–1950)، ترجمة: جمال أحمد الرفاعي، الكويت.
2. إسماعيل، العربي والعايب، معمر، (2023)، سياسة التجنيس بالجنسية الفرنسية في البلاد التونسية فيما بين الحربين (1919–1939)، وتأثيراتها السياسية والاجتماعية، مجلة الإحياء، الجزائر، المجلد 23، العدد 32، كانون الثاني.
3. بلهادي، عبد المجيد، (2009)، الوعي الاقتصادي لدى النخب التونسية من ستينات القرن التاسع عشر إلى الاستقلال (1860–1965)، جامعة تونس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس.
4. بن سالم، التومي، (1921)، مسألة التجنيس، مجلة الصواب، العدد (392)، 9 ذو القعدة.
5. بن يوسف، عائشة، (2019)، المؤسسات الدينية والعلمية بتونس ودورها في مواجهة السياسة الدينية والثقافية الفرنسية (1881–1956م)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، الجزائر.
6. بوطيبي، محمد، (2018)، التجنيس في تونس بين القبول والمعارضة – خلال مدة الحماية الفرنسية 1881–1956، مجلة أبعاد، العدد (7)، الجزائر.
7. تشايجي، عبد الرحمن، (1973)، المسألة التونسية والدولة العثمانية 1881–1913، ترجمة: عبد الجليل التميمي، دار الكتب الشرقية، تونس.
8. الثعالبي، عبد العزيز، (1975)، تونس الشهيدة، ترجمة وتقديم: سامي الجندي، دار القدس، بيروت.
9. جريدة الزهرة، (1923)، مشروع قانون تحصيل الجنسية الفرنسية في الإيالة التونسية، العدد (48)، 19 ربيع الأول.
10. جريدة الصواب، (1924)، العدد 401، تونس.
11. جريدة النهضة، (1923)، مسودة التجنس الفرنسي بالعمالة التونسية، العددان (74–75)، 5 جمادي الأولى.
12. الجوهري، يسري، (1980)، شمال أفريقية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط6، الإسكندرية.
13. الحداد، الطاهر، (1923)، التجنيس نكثا العهد، جريدة الأمة، العدد (50)، تونس 4 ربيع الثاني.
14. الخفاجي، جمعة عليوي فرحان وعظيم، وسام هادي عكار، (2015)، السياسة الفرنسية حيال تونس 1881–1914م، مجلة الأستاذ، مج (1)، العدد (214).
15. دائرة المعارف الإسلامية، (1943)، تونس الخضراء، مطبعة المعارف، مصر.
16. درمونة، يونس، (1953)، تونس بين الاتجاهات، مطبعة دار الكتب، القاهرة.
17. الدوري، حازم صباح أحميد، (2004)، صراع الهوية الوطنية في تونس، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية.
18. الدوري، قحطان عدنان عبدالله، (2012)، الإدارة الفرنسية في تونس 1939–1956، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة تكريت، كلية التربية للعلوم الإنسانية.

19. رمضان، سلوان رشيد، (2013)، الأوضاع الاجتماعية في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي 1830-1871، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية.
20. ريمون، اندري (1991)، المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، ترجمة: لطيف فرج، دار الفكر، (القاهرة).
21. السرجاني، راغب، (2011)، قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011م، دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة.
22. الشاطر، خليفة وآخرون، (2005)، تونس عبر التاريخ، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، ج3.
23. الشريف، البشير بن الحاج عثمان، (د.ت)، أضواء على تاريخ تونس الحديث 1881-1924، دار بو سلامة للطباعة والنشر والتوزيع، تونس.
24. الشعب التونسي والتجنيس، (1924)، مطبعة الغرب، تونس.
25. صفي الدين، محمد، (1959)، أفريقية بين الدول الأوربية، دار مصر للطباعة، القاهرة.
26. طيبوني، حسيبة وزوبة، نور الهدى، (2015)، تطور الحركة الوطنية التونسية ودورها في مواجهة الحماية الفرنسية (1904-1919)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة خميس مليانة، معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر.
27. عباد، سامية وعروب منال،(2020)، السياسة الفرنسية الاقتصادية في تونس أواخر القرن 19م وبداية القرن العشرين وآثارها على المجتمع، جامعة الشهيد حمة لخضر- الوادي، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، الجزائر.
28. عبد الوهاب، حسن حسني، (1976)، خلاصة تاريخ تونس، دار الكتب العربية، ط3، تونس.
29. عبدالله، الطاهر، (د.ت)، الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة(1830-1956)، دار المعارف للطباعة والنشر، ط2، تونس.
30. عبدالله، سعد توفيق عزيز، (2005)، الحركة العمالية في تونس (1946-1956) نشأتها ودورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة الموصل، كلية الآداب.
31. عزيز، عبد الكريم، (2001)، نضال شعب أبي تونس 1881-1956، مركز النشر الجامعي، تونس.
32. العسلي، بسام، (1983)، محمد المقراني وثورة 1871 الجزائرية، دار النفائس، ط2، بيروت.
33. العقاد، صلاح، (د.ت)، المغرب العربي (من الاستعمار الفرنسي إلى التحرر القومي)، مكتبة الأنجلو المصرية، ج2.
34. علي، العربي، (2000)، بوشوشة حياته وأثاره، وزارة الثقافة والمحافظة على التراث، تونس.
35. العيطو، رنا عبد العزيز شهاب، (2022)، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في تونس 1870-1914م، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة تكريت، كلية التربية للعلوم الإنسانية.
36. القرشي، عمر، (2022)، قراءة في مسالة التجنيس بالبلاد التونسية زمن الحماية الفرنسية 1909-1933، مجلة دراسات في التاريخ والحضارة، المجلد 2، العدد 2، تونس.

37. كاظم، قاسم زغير، (1984)، الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد دوره السياسي في تونس بين عامي1934–1956، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة البصرة، كلية الآداب .

38. كاهية، علي، (1923)، التجنس، جريدة الصواب، العدد 401، تونس.

39. محمد الهادي الشريف، (1993)، تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، ترجمة: محمد الشاوش ومحمد عجينة، دار سراس للنشر، ط3، تونس.

40. مصيرع، إيهاب حسن علي حسين، (2017)، بدايات التغلغل الأوربي في تونس وفق المخططات الاستعمارية، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية الإنسانية، بابل، العدد 35، تشرين الأول.

41. هجالة، خيرية المهدي، (2021)، ظاهرة الهجرة التونسية ودورها التاريخي بفرنسا 1881–1920، مجلة التراث، المجلد 11، العدد 1، الجزائر، آذار.

ترجمة قائمة المصادر والمراجع:

1. Ettinger, Samuel, (1995), Jews in Islamic Countries (1850-1950), translated by: Jamal Ahmed Al-Rifai, Kuwait.
2. Ismail, Al-Arabi and Al-Ayeb, Muammar, (2023), The Policy of Naturalization with French Nationality in Tunisia Between the Two Wars (1919-1939), and Its Political and Social Impacts, Al-Ihya Magazine, Algeria, Volume 23, Issue 32, January.
3. Belhadi, Abdul Majeed, (2009), Economic Awareness among Tunisian Elites from the Sixties of the Nineteenth Century to Independence (1860-1965), University of Tunis, Faculty of Humanities and Social Sciences, Tunis.
4. Ben Salem, Al-Tumi, (1921), The Issue of Naturalization, Al-Sawab Magazine, Issue (392), 9 Dhu al-Qi'dah.
5. Ben Youssef, Aisha, (2019), Religious and Scientific Institutions in Tunisia and Their Role in Confronting French Religious and Cultural Policy (1881-1956), Master's Thesis (unpublished), University of Martyr Hama Lakhdar - El Oued, Faculty of Social and Human Sciences, Algeria.
6. Boutaibi, Mohamed, (2018), Naturalization in Tunisia between Acceptance and Opposition - During the French Protectorate Period 1881-1956, Ab'ad Magazine, Issue (7), Algeria.
7. Chaiji, Abdel Rahman, (1973), The Tunisian Question and the Ottoman State 1881-1913, Translated by: Abdel Jalil Al-Tamimi, Dar Al-Kutub Al-Sharqiya, Tunis.
8. Al-Tha'alibi, Abdel Aziz, (1975), Tunisia the Martyr, Translated and Introduced by: Sami Al-Jundi, Dar Al-Quds, Beirut.
9. Al-Zahra Newspaper, (1923), Draft Law for Obtaining French Nationality in the Tunisian State, Issue (48), 19 Rabi' Al-Awwal.
10. Al-Sawab Newspaper, (1924), Issue 401, Tunis.
11. Al-Nahda Newspaper, (1923), Draft of French Naturalization of Tunisian Workers, Issues (74-75), 5 Jumada al-Ula.
12. Al-Jawhari, Yousry, (1980), North Africa, Egyptian General Book Authority, 6th ed., Alexandria.

13. Al-Haddad, Al-Taher, (1923), Naturalization is a Breaking of the Covenant, Al-Umma Newspaper, Issue (50), Tunis, 4 Rabi` al-Thani.
14. Al-Khafaji, Juma` Aliwi Farhan and Azim, Wissam Hadi Akkar, (2015), French Policy towards Tunisia 1881-1914 AD, Al-Ustadh Magazine, Vol. (1), Issue (214).
15. Encyclopedia of Islam, (1943), Green Tunisia, Al-Ma`arif Press, Egypt.
16. Darmouna, Younes, (1953), Tunisia between Trends, Dar Al-Kutub Press, Cairo.
17. Al-Douri, Hazem Sabah Ahmid, (2004), The Conflict of National Identity in Tunisia, Master's Thesis (unpublished), University of Baghdad, College of Political Science.
18. Al-Douri, Qahtan Adnan Abdullah, (2012), The French Administration in Tunisia 1939-1956, Master's Thesis (unpublished), Tikrit University, College of Education for Human Sciences.
19. Ramadan, Salwan Rashid, (2013), Social Conditions in Algeria during the French Occupation 1830-1871, PhD Thesis (unpublished), College of Education.
20. Raymond, Andre (1991), Major Arab Cities in the Ottoman Era, Translated by: Latif Faraj, Dar Al-Fikr, (Cairo).
21. Al-Sarjani, Ragheb, (2011), The Story of Tunisia from the Beginning to the 2011 Revolution, Aqlam Publishing, Distribution and Translation House, Cairo.
22. Al-Shater, Khalifa and others, (2005), Tunisia Throughout History, Center for Economic and Social Studies and Research, Tunis, Vol. 3.
23. Al-Sharif, Al-Bashir bin Al-Hajj Othman, (n.d.), Lights on the Modern History of Tunisia 1881-1924, Dar Bou Salama for Printing, Publishing and Distribution, Tunis.
24. The Tunisian People and Naturalization, (1924), Al-Gharb Press, Tunis.
25. Safi Al-Din, Muhammad, (1959), Africa Among European Countries, Dar Misr for Printing, Cairo.
26. Taybouni, Hassiba and Zouba, Nour El Hoda, (2015), The Development of the Tunisian National Movement and its Role in Confronting the French Protectorate (1904-1919), Master's Thesis (unpublished), Khemis Miliana University, Institute of Humanities and Social Sciences, Algeria.
27. Abbad, Samia and Arroub Manal, (2020), French Economic Policy in Tunisia in the Late 19th Century and Early 20th Century and Its Effects on Society, University of Martyr Hamma Lakhdar - El Oued, Faculty of Social and Human Sciences, Algeria.
28. Abdel Wahab, Hassan Hosni, (1976), Summary of the History of Tunisia, Dar Al-Kutub Al-Arabiya, 3rd ed., Tunis.
29. Abdullah, Al-Taher, (n.d.), The Tunisian National Movement, a New Popular National Vision (1830-1956), Dar Al-Maaref for Printing and Publishing, 2nd ed., Tunis.
30. Abdullah, Saad Tawfiq Aziz, (2005), The Labor Movement in Tunisia (1946-1956) Its Origins and Political, Economic and Social Role, Master's Thesis (unpublished), University of Mosul, College of Arts.
31. Aziz, Abdul Karim, (2001), The Struggle of the People of Abi Tunis 1881-1956, University Publishing Center, Tunis.
32. Al-Asali, Bassam, (1983), Muhammad Al-Muqrani and the Algerian Revolution of 1871, Dar Al-Nafayes, 2nd ed., Beirut.

33. Al-Aqqad, Salah, (n.d.), The Arab Maghreb (From French Colonialism to National Liberation), Anglo-Egyptian Library, Vol. 2.
34. Ali, Al-Arabi, (2000), Bouchoucha, His Life and Works, Ministry of Culture and Heritage Preservation, Tunis.
35. Al-Ayto, Rana Abdel Aziz Shihab, (2022), Economic and Social Conditions in Tunisia 1870-1914 AD, PhD Thesis (Unpublished), Tikrit University, College of Education for Humanities.
36. Al-Qurashi, Omar, (2022), Reading the Issue of Naturalization in Tunisia during the French Protectorate 1909-1933, Studies in History and Civilization Journal, Volume 2, Issue 2, Tunis.
37. Kazem, Qasim Zaghir, (1984), The New Tunisian Free Constitutional Party and its Political Role in Tunisia between 1934-1956, Master's Thesis (Unpublished), University of Basra, College of Arts.
38. Kahia, Ali, (1923), Naturalization, Al-Sawab Newspaper, Issue 401, Tunis.
39. Muhammad al-Hadi al-Sharif, (1993), History of Tunisia from Prehistoric Times to Independence, translated by: Muhammad al-Shawish and Muhammad Ajina, Dar Sarras for Publishing, 3rd ed., Tunis.
40. Masari, Ihab Hassan Ali Hussein, (2017), The Beginnings of European Penetration in Tunisia According to Colonial Plans, Journal of the College of Basic Education for Human Educational Sciences, Babel, Issue 35, October.
41. Hajala, Khairiya al-Mahdi, (2021), The Phenomenon of Tunisian Migration and its.